E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/18
1 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الرابعة
١٨ نيسان/ابريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

المعلومات اللازمة لصنع القرار

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات	١ -٣	٢
ثانيا	- معلومات أساسية	٤ - ٦	٢
ثالثا	- استعراض التقدم المحرز وأهم مسائل السياسات	٧ - ٣٤	٣
	ألف - إنشاء برامج متوائمة للمعلومات على الصعيد الوطني	٧ - ٢١	٣
	١ - تقرير مرحلي عن برنامج العمل المتعلق بوضع مؤشرات للتنمية المستدامة	١٢ - ١٧	٤
	٢ - تقرير مؤقت عن آلية رصد التنمية	١٨ - ٢١	٦
	باء - تعزيز رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة	٢٢ - ٢٥	٦
	جيم - تدابير لإنشاء نظام موحد أو متوائم للوصول إلى قواعد بيانات كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٢٦ - ٣١	٨
	دال - الجهود الأخرى الرامية إلى تنسيق ومواءمة عملية تزويد صناع القرار بالمعلومات	٣٢ - ٣٣	٩
	هاء - وسائل التنفيذ	٣٤	١٠
رابعا	- اتجاهات المستقبل الرئيسية	٣٥ - ٣٨	١٠

260396 260396 96-04351

أولا - التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات

١ - تدعى الحكومات إلى التطوع لتحمل المسؤولية الرئيسية لمواصلة اختبار وتطوير واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة على أساس العمل الذي أنجز حتى الآن في مجال تحديد المؤشرات وإعداد ما يتعلق بذلك من صحائف بيان المنهجية (انظر الفقرات ١٢-١٧ أدناه).

٢ - وقد تود الحكومات، أثناء اضطلاعها بمرحلة الاختبار النموذجي، النظر في مزايا العمل في إطار شراكات مع بلدان أخرى لاختبار ومواصلة تطوير مؤشرات التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن ربط بلدين ذوي مستويين مختلفين من التجربة قد يعود بالنفع عليهما معا.

٣ - وقد تُرحب لجنة التنمية المستدامة بمتابعة قرارها المتخذ في دورتها الثالثة بشأن النظم الموحدة والمتوائمة للاطلاع على البيانات، بما في ذلك مواصلة العمل على توحيد سُبل الوصول إلى قواعد بيانات منظومة الأمم المتحدة بإنشاء محطة للتنمية المستدامة في الشبكة العالمية، معززة بوصلات سريعة مع قواعد البيانات ذات القيمة المضافة التي ستحددها الهيئات المشرفة على المهام المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ (انظر الفقرات ٢٦-٣٣).

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - يُعنى الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ (المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار) بمحتوى وشكل ومدى توفر المعلومات اللازمة لصناع القرار على جميع المستويات، من المستويين الوطني والدولي إلى المستويين الجماهيري والفردي. وهذا ما يستلزم بدوره مواصلة التركيز على تطوير القدرات على جمع وتحليل وتطبيق ونشر البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥ - وتقوم المعلومات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كلها بدور هام في تنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن ٢١. وتتطلب إدارة واستخدام هذه المعلومات توفر هياكل أساسية ومهارات ودراية متخصصة. ومما يكتسي أهمية قصوى إعداد وتنظيم وتقديم المعلومات المتعلقة بالشواغل البيئية والإنمائية إلى صناع القرار بطريقة من شأنها أن تولد لديهم التزاما سياسيا بالاستجابة لتلك الشواغل.

٦ - ويلزم لمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية، أن تحقق تنمية متكاملة لهياكلها الأساسية في مجال المعلومات. ومما يعمل على تشجيع أو تثبيط التجاوب مع الوعي المتنامي بالأهمية الحاسمة للمعلومات في عملية التنمية تزايد الحاجة إلى سد الثغرات في البيانات وتحسين سبل الاطلاع على المعلومات. وفي حالة البلدان النامية، فإن الاتجاه إلى اكتساب المعلومات واستعمالها يتجلى من تزايد انتظام الدعوة إلى التعاون والمساعدة الدوليين وتزايد كثافتها. ويتوقع من المجتمع الدولي، بما فيه مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، أن يستجيب للمطالب التي من هذا النوع.

ثالثا - استعراض التقدم المحرز وأهم مسائل السياسات العامة والتجارب

ألف - إنشاء برامج متوائمة للمعلومات على الصعيد الوطني

٧ - تتوفر للبلدان المتقدمة النمو عموما هياكل أساسية راسخة في مجال المعلومات، بما فيها التنظيم والمعدات الالكترونية للحاسوب وبرامجه والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولعل ذلك هو السبب في أن عدد البلدان التي وضعت سياسة في مجال المعلومات لجمع وتوفير البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة لا يتعدى نصف عدد البلدان المستجيبة. وعلى خلاف ذلك، أشارت كل الدول النامية المستجيبة إلى أنها قد وضعت تلك السياسات على الصعيد الوطني أو هي في طور وضعها، مما يدل على أن تلك البلدان واعية تماما بأهمية المعلومات لصنع القرار الواعي القائم على المشاركة، كما يوضح حاجة تلك البلدان إلى بناء القدرة على جمع وتنظيم وتحليل وإتاحة المعلومات ذات الصلة. وترمي آلية رصد التنمية (انظر الفقرات ٢١-١٨ أدناه) إلى توفير الدعم لبناء القدرات المطلوبة. أما الأنشطة الأخرى المشمولة بهذا التقرير - مؤشرات التنمية المستدامة، وبرنامج رصد الأرض، ومجموعات البيانات العمومية والأساسية فترمي هي أيضا إلى تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

٨ - ومعظم البيانات الضرورية متوفرة في البلدان المتقدمة النمو. وحسب ما أفادت به البلدان المجيبة، فإن أضعف مجالات البيانات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تتعلق بتغير أنماط الاستهلاك، وتكامل صُنع القرار والتعاون في مجال التكنولوجيا ونقلها. وباستثناء البلدان المتقدمة النمو، فإن المجالات الأخرى الشديدة الضعف تتعلق بالفئات الرئيسية والنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والنفايات المُشعة. ويرد في إضافة لهذا التقرير توزيع أكثر تفصيلا لجوانب القوة وجوانب الضعف في البيانات في إطار جدول أعمال القرن ٢١ (انظر E/CN.17/1996/18/Add.1، الفقرات ٧-٥).

٩ - ولا يتجلى التقدم المحرز فيما يتصل بالفصل ٤٠ مثلما يتجلى في مجال وضع مؤشرات التنمية المستدامة. فقبل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم يُبادر إلى العمل في هذا المجال سوى بضع دول. واختلفت الحالة في الوقت الراهن بشكل ملحوظ. فثمة على الأقل ١٣ بلدا من البلدان المتقدمة النمو و ١٣ بلدا من البلدان النامية لها برامج جارية في مراحل شتى من الاكتمال ترمي إلى وضع مؤشرات من هذا القبيل كوسيلة لتنظيم المعلومات على الصعيد الوطني لأغراض صنع القرار. وأبدت قلة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال اهتماما بالشروع هي أيضا في برامج من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، تربط معظم هذه البلدان جهودها بالعمل المضطلع به برعاية اللجنة لوضع إطار وقائمة موحدة بالمؤشرات تختار منها البلدان ما ينسجم مع حاجياتها وأبدى بعض البلدان فعلا اهتمامها باختبار هذه المؤشرات أيضا.

١٠ - ويرد أدناه استعراض لأهم الجهود المضطلع بها على الصعيد الدولي لتنسيق المعلومات لدعم احتياجات صناع القرار على الصعيد الوطني. وتتسم مصادر المعلومات بقدر عال من اللامركزية، غير أن التحول المتزايد نحو نشر المعلومات الكترونيا أتاح ربط هذه المصادر بطريقة تُعزز سبل الاطلاع على نطاق عالمي. وارتكزت النتائج الواردة أدناه على معلومات التمست من عدد من المصادر. وعلاوة على ذلك، نظم ما مجموعه ثمانية اجتماعات. وقد خصصت أربعة اجتماعات منها لتعزيز برنامج العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة وهي كالتالي: اجتماع نظمته إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، واجتماع نظمه البنك الدولي، واجتماع نظمته وزارة الحكومة الألمانية للبيئة وهيئة حفظ الطبيعة والسلامة النووية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوروبية ومعهد ووبرتال واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة، واجتماع نظمته وكالة البيئة التابعة لحكومة اليابان. أما الاجتماعات الأربعة الأخرى فتناولت على التوالي آلية رصد التنمية، وبرنامج رصد الأرض، وتوحيد سبل الوصول إلى قواعد بيانات منظومة الأمم المتحدة ومجموعات البيانات الرئيسية الموحدة؛ وقد اشتركت في تنظيم هذه الاجتماعات إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سلسلة من الاجتماعات المتعاقبة بهدف تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفعالية في استغلال الوقت والمصروفات المتكبدة في استحضار الخبراء المختصين إلى الاجتماعات، وكذلك لربط الاجتماعات ببعضها بطريقة تُضفي عليها التجانس.

١١ - وتقوم الأمم المتحدة أساسا بدور التنسيق. وبالإضافة إلى إسهامات الحكومات وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، يشترك عدد من المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي اشتراكا مباشرا في جلب أفضل المعلومات لصناع القرار بصفة عامة، وفي تصميم وتنفيذ آلية رصد التنمية، ومؤشرات التنمية المستدامة ومجموعات البيانات الأساسية بصفة خاصة. وبما أن طلب اللجنة المتعلق بتعميم سُبل الاطلاع على المعلومات يقتصر على منظومة الأمم المتحدة، فإنه لم تُشرك بعد أي هيئات خارج المنظومة. غير أنه يقترح إشراك منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى في هذه العملية إشراكا تاما، بمجرد ما تنتهي المرحلة الأولية.

١ - تقرير مرحلي عن برنامج العمل المتعلق بوضع مؤشرات للتنمية المستدامة

١٢ - وافقت اللجنة، في دورتها الثالثة، على برنامج عمل متعلق بوضع مؤشرات للتنمية المستدامة، وطلبت إلى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، ضمن حدود الموارد المتاحة وبدعم من سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال اضطلاع الإدارة بالتنسيق، بتنفيذ برنامج العمل الوارد في تقرير الأمين العام بشأن المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار ورصد الأرض (E/CN.17/1995/18). وبالإضافة إلى ذلك، طلبت أن يُقدم إليها في دورتها الرابعة تقرير مرحلي؛ وتشكل الفقرات ١٣ إلى ١٧ أدناه، التقرير المذكور.

١٣ - في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ اعتمد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة الذي نظمته الإدارة، خطة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمؤشرات التنمية، تتكون من ثلاث مراحل. وتشمل المرحلة الأولى، الممتدة من أيار/مايو ١٩٩٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦، عنصرين رئيسيين، هما إعداد قائمتين بأسماء الخبراء للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل، ووضع صحائف تبين منهجية كل مؤشر من المؤشرات، لكي تستعملها الحكومات.

١٤ - وقد جرى إعداد القائمتين وصحائف المنهجية بالتعاون الكامل مع عدد كبير من المنظمات (انظر E/CN.17/1996/18/Add.1، الفقرة ١٣).

١٥ - وقد ساعد المؤتمر السنوي الثالث المعني بالتنمية المستدامة بيئيا الذي نظمه البنك الدولي (واشنطن العاصمة، من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، في زيادة تعريف المؤشرات وأطرها. وقد ضمت حلقة عمل دولية نظمتها ورعتها وكالة البيئة التابعة لحكومة اليابان، عُقدت في غلن كوف، نيويورك، في شباط/فبراير ١٩٩٦، خبراء حكوميين وآخرين ينتمون إلى المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإلى منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى، لمناقشة صحائف المنهجية وتقديم الاقتراحات التي تهدف إلى مواصلة تطوير المؤشرات، حسب الضرورة. وستقدم حكومة اليابان تقرير حلقة العمل هذه إلى اللجنة.

١٦ - ولدى استكمال صحائف المنهجية في إطار المرحلة الثانية، ستباشر الحكومات استعمال هذه المؤشرات للاستعانة بها فيما تقوم به من عمليات صنع القرار. وفي اجتماع غلن كوف، أبدى خبراء من ألمانيا والبرازيل وبوليفيا والصين وكوستاريكا والمغرب اهتمامهم باكتساب الخبراء من خلال المشاركة في تطبيق المؤشرات على الصعيد القطري. ويتوقع أيضا أن تشارك في المرحلة النموذجية لبرنامج المؤشرات، بلدان أخرى قد يصل عددها إلى خمسة بلدان، من خلال آلية رصد التنمية (انظر الفقرات ١٨ - ٢١).

١٧ - وثمة مشروع أطول أجلا يتطلب بذل جهد متضافر عاجل هو الأعمال المتعلقة بتجميع المؤشرات وتحديد الروابط فيما بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وقد واصلت حلقة عمل معنية بمؤشرات التنمية المستدامة (عقدت في وبرتال، ألمانيا من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (للاطلاع على الهيئات المنظمة، انظر الفقرة ١٠ أعلاه) العملية التي تضطلع بها اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة فيما يتعلق بالنظر في هذه المسائل التي ستجري معالجتها في إطار المرحلة الثالثة من خطة التنفيذ.

٢ - تقرير مؤقت عن آلية رصد التنمية

١٨ - طلبت اللجنة، في دورتها الثالثة، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، تحديد آلية رصد التنمية وأن يقدم إليها في دورتها الخامسة تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل آلية رصد التنمية، مع مراعاة ضرورة إقامة رابطة وثيقة بين رصد التنمية ورصد الأرض[١]. وتشكل الفقرات ١٩ إلى ٢١ أدناه تقريرا مؤقتا مقدما إلى اللجنة للعلم.

١٩ - في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع كل من الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعا مشتركا بين الوكالات لتلبية طلب اللجنة. وقد ووفق على أن آلية رصد التنمية تعتبر عملية الغرض منها زيادة الوعي على المستوى الوطني، من خلال تشجيع اتباع نهج أشمل وأنشط لجمع وتحليل البيانات لأغراض تقرير السياسات الوطنية واتخاذ القرارات التنفيذية بشأن التنمية المستدامة. والقصد من آلية رصد التنمية هو المساعدة على بناء القدرات الوطنية لتحقيق هذه الغاية، كما ينبغي أن تتيح فرصة لنشر واختبار وتقييم استعمال المؤشرات، لأغراض وضع وتعديل السياسات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، استنادا إلى الأولويات الوطنية.

٢٠ - ومن المقرر مبدئيا مباشرة العمل بآلية رصد التنمية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المتعاونين، من خلال مشاريع نموذجية، في البلدان الثمانية التالية: أوكرانيا وبوتسوانا وبوليفيا وتونس وجنوب افريقيا وكوستاريكا وماليزيا والمغرب. وفي جملة أمور، ستعمل آلية رصد التنمية على تشجيع إقامة الشبكات فيما بين النظراء الوطنيين في كل من البلدان الثمانية، وتيسير تبادل الدعم والتعاون في الاضطلاع بالأنشطة المحلية. وستساعد المعلومات المستقاة من المشاريع التجريبية على تنقيح المؤشرات التي يجري وضعها برعاية اللجنة. ولم يدخر أي جهد للتنسيق بين هذا البرنامج وبرنامج رصد الأرض وسائر برامج المعلومات العاملة ذات الصلة.

٢١ - وكما هو مطلوب، سيقدم تقرير مرحلي إلى اللجنة في دورتها الرابعة.

باء - تعزيز رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - على الرغم من تخفيض الموارد المتاحة في منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، يتحقق تقدم ملموس في مجال اعتماد تكنولوجيات جديدة للمعلومات تمكن من إتاحة المعلومات التي يقوم بتجميعها كافة شركاء برنامج رصد الأرض على نطاق أوسع. ويتوفر حاليا بالفعل على الشبكة العالمية، في المحطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة الخاصة ببرنامج رصد الأرض وصف لمصادر المعلومات والأنشطة التي تضطلع بها كافة الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (انظر E/CN.17/1996/18/Add.1، المرفق الثاني، للاطلاع على قائمة العناوين ذات الصلة ببرنامج رصد الأرض وغيرها من العناوين ذات الصلة الموجودة في الشبكة العالمية). وكذلك يجري تطوير خطط لوضع نظم لمساعدة كافة المستعملين على العثور على المعلومات

التي يحتاجونها، أيا كان موضعها، على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما وضعت أشكال بديلة للوصول إلى هذه المعلومات من جانب من لا يملكون بعد قدرات وصول الكترونية. وبعد الاتفاق في كانون الثاني/يناير على مبادئ ومعايير تصميم مشتركة تتعلق بنظم المعلومات والاتصال بشبكة انترنيت، بما في ذلك استعمال الشبكة العالمية على نحو موسع ومترابط، أصبحت منظومة الأمم المتحدة مستعدة للتوسع السريع في شبكة متسقة لمصادر المعلومات تلائم احتياجات صانعي القرار.

٢٣ - وقد وافق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني برصد الأرض، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، على عدد من الخطوات التي ترمي إلى تحسين التعاون والبرمجة المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويجري بوجه خاص إدماج أمانات الاتفاقيات الخاصة بالبيئة في آلية تنسيق لرصد الأرض على نطاق المنظومة، لا سيما مع تزايد مسؤولياتها في مجال جمع المعلومات والتقارير الواردة من الأطراف المتعاقدة، بحيث يمكن تفادي الازدواجية وضمان كفاءة الاستفادة من المعلومات المتاحة. وقد حددت مشكلة ضمان القيام على نحو متسق بجمع المعلومات المتعلقة بانتاج وإدارة الفضلات والتخلص منها، بوصفها إحدى الثغرات التي تستوجب اهتماما في نظام التغطية لمنظومة الأمم المتحدة. وإلى جانب تطوير أشكال جديدة للاتصال الالكتروني، ستواصل الوكالات المتعاونة استكشاف سبل لتحسين البيانات الأساسية والاستنتاجات البيئية من برنامج مراقبة الأرض إلى صانعي القرار. وكذلك سيجري استعراض كفاية وفعالية آليات الإنذار المبكر في الأجل الطويل فيما يتعلق بالتغير البيئي، لاستكمال تقرير الأمين العام بشأن قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية (A/50/526). ويقع الآن تغير رئيسي بدافع من الحاجة إلى تحسين نوعية المعلومات المتاحة لصانعي القرار، هو التحول عن الإبلاغ التقليدي عن حالة البيئة، الذي يركز على البيئة بين الماضي والحاضر، نحو أسلوب إبلاغ أكثر تطلعية، يتضمن إسقاطات سيناريوهات نموذجية، الأمر الذي ستكون له فعالية أكبر في توجيه تقرير السياسات المتعلقة بالبيئة وبالاستدامة.

٢٤ - وقد اكتمل إعداد تقرير فريق التخطيط العلمي والتقني التابع للنظام العالمي لمراقبة الأرض. كما أن الشركاء في رعاية المشروع، وهم منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وقبلوا التقرير من حيث المبدأ في كانون الثاني/يناير، وبذلك، فبعد قرار الفاو استضافة مكتب تقديم الدعم للنظام العالمي لمراقبة الأرض، يكون إطار مجموعة النظم العالمية لمراقبة الأرض والبحار (النظام العالمي لمراقبة المحيطات والمناخ) قد أصبح قائما الآن. وقد أقيم تعاون وثيق فيما بين النظم الثلاثة ومع أنشطة المراقبة الأخرى العاملة مثل نظام الرصد الجوي العالمي ونظام رصد الغلاف الجوي العالمي، وكلاهما تابعان للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويعتزم الشركاء الآن إنشاء آلية استشارية لنظم المراقبة العالمية، لضمان دوام التعاون الوثيق والإبقاء على استراتيجية عريضة مشتركة بين جميع نظم المراقبة العالمية وتطبيقاتها. وجميع البلدان مدعوة إلى النظر في سبل مشاركتها في هذه البرامج التعاونية للمراقبة العالمية، التي تعود بفوائد لا يستهان بها على المستوى الوطني: فإن أفضل نظم المعلومات لأغراض صنع القرار، التي يمكن تطويرها استجابة للفصل ٤٠ ستكون عديمة الفعالية إذا أعوزتها

مجموعات البيانات الزمنية الأساسية ذات الصلة بالبيئة وبالتنمية، الضرورية لمواكبة الظروف السريعة التغير.

٢٥ - ويستمر العمل على وضع استراتيجيات لزيادة المشاركة في عمليات المراقبة البيئية على المستويين المحلي والوطني. وعلى سبيل المثال عقدت قمة عالمية معنية بالديانات وحفظ البيئة، في وندسور، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في شهر أيار/مايو ١٩٩٥، وقد أبدى الزعماء الدينيون المجتمعون اهتمامهم باستكشاف السبل التي تمكن أتباع المنظمات الدينية، من مؤسسات وعاملين في جميع أنحاء العالم، من التعاون مع برنامج مراقبة الأرض، والتعبير عن مخاوفهم إزاء الضرر اللاحق بالبيئة، من خلال الاضطلاع بعمليات مراقبة بيئية في مناطقهم المحلية. وإن تسنى الربط بين هذا الاهتمام وجهود مختلف المنظمات غير الحكومية، والمبادرات من قبيل مبادرة منظمة البرلمانيين العالمية من أجل بيئة متوازنة، التي ترمي إلى إشراك المدارس في أنشطة المراقبة البيئية، فإن من شأن تنامي حركة من الدعم الشعبي لأنشطة المراقبة وجمع البيانات أن يدعم ويوسع نطاق جهود توثيق ما يحدث للبيئة، التي تضطلع بها الجهات الحكومية والعلمية.

جيم - تدابير لإنشاء نظام موحد أو متوائم للوصول إلى قواعد بيانات كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - لاحظت اللجنة، في دورتها الثالثة، أهمية وضع نظام موحد أو متوائم تستخدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها للوصول إلى قواعد بيانات كل منها، ودعت لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات لوضع تدابير لإنشاء هذا النظام الموحد أو المتوائم وتقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى اللجنة في دورتها الرابعة.

٢٧ - وفيما بعد، وافقت اللجنة على لزوم اتخاذ مزيد من الإجراءات، مع مراعاة دورة لجنة تنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحوسبة، ودعت مديري المهام المختصّين - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - إلى مواصلة العمل بشأن هذا الطلب بالتشاور مع مراكز التنسيق في المؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٨ - ولهذا الغرض، قامت الإدارة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع لجنة تنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحوسبة، بتنظيم اجتماع بشأن النظم الموحدة والمتوائمة للاطلاع على البيانات عُقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في نيويورك. وقد حدد الاجتماع مجموعة مبادئ لتصميم نظام معلومات للأمم المتحدة، علاوة على مبادئ لوضع سياسة للاطلاع على البيانات. وناقش الاجتماع محتوى البيانات، وطرق

الاطلاع عليها والتنسيق مع لجنة تنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحوسبة (للاطلاع على التفاصيل، انظر E/CN.17/1996/18/Add.1).

٢٩ - واستجابة لطلبات محددة للجنة، أوصى الاجتماع بأن تتضمن محطة منظومة الأمم المتحدة في الشبكة العالمية، وهي المحطة التي تقوم بإنشائها لجنة تنسيق نظم المعلومات والمركز الدولي للحوسبة وصلات سريعة بالمحطة المقترحة للتنمية المستدامة؛ وإنشاء محطة للتنمية المستدامة في الشبكة العالمية، مع وصلات سريعة بقواعد البيانات ذات القيمة المضافة التي حددها مديرو مهام جدول أعمال القرن ٢١؛ ووضع معجم لمفاهيم التنمية المستدامة بحلول نهاية عام ١٩٩٦، باستخدام معجم نظام المعلومات الببليوغرافية للأمم المتحدة كنقطة انطلاق.

٣٠ - وينبغي أن يشمل المعجم جملة أمور منها رموز موحدة للبلدان كأساس لوضع دليل محوسب للبلدان وقاعدة بيانات، ورموز موحدة للبيانات المتصلة بمؤشرات التنمية المستدامة كأساس لوضع دليل محوسب للمؤشرات. وحالما يتم وضع المعجم ويُعتمد، سيتعين اعتماد إجراءات موحدة فيما بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمؤلفي الوثائق والتقارير والمنشورات ذات القيمة المضافة المتصلة بالأمر، وما إلى ذلك، لفهرسة موادها باستخدام المعجم وزيادة مواءمتها مع قواعد بياناتها.

٣١ - وناقشت لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، في جلستها السابعة المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٦، توصيات الاجتماع المذكور أعلاه وأيدتها.

دال - الجهود الأخرى الرامية إلى تنسيق ومواءمة عملية تزويد صناع القرار بالمعلومات

٣٢ - كخطوة محددة لتحسين الاطلاع على قواعد بيانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وافقت مؤخرا الجهات الرئيسية المقدمة والمستعملة للبيانات لأغراض التقييمات والتقارير الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية على بذل جهود موحدة لجعل مجموعات البيانات الأساسية المذكورة أيسر منالا. وقد اجتمع في كانون الثاني/يناير فريق خبراء عامل اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإدارة في رعايته لتحديد ما يزيد على ٥٠ متغيرا من متغيرات البيانات الأساسية التي يتعين في نهاية المطاف جمع أو وضع بيانات متصلة بها، ووضعها في أشكال موحدة (مواءمة) وتوفيرها للحكومات والمنظمات ومراكز البحث في جميع أنحاء العالم لاستخدامها. وقد تم أيضا تحديد أهم الثغرات لمواصلة العمل بشأنها، حتى يتسنى تخطيط واتخاذ إجراءات لتوفير البيانات. وسيتم تنسيق مجموعات البيانات هذه قدر الإمكان مع مؤشرات التنمية المستدامة التي يجري إعدادها في إطار برنامج العمل الذي وافقت عليه اللجنة.

٣٣ - ومن المسائل ذات الصلة بذلك أيضا الأنشطة التي تضطلع بها إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل إنشاء نظام موحد للبيانات

بهدف استحداث أسلوب منهجي منسق ومتسق لجمع البيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة استجابة للطلبات التي يتزايد ورودها بسرعة إلى الحكومات الوطنية لقياس مدى تحقيق الأهداف المختلفة، وإن تكن متداخلة، في كثير من الأحيان، التي انبثقت عن المؤتمرات الرئيسية الأخيرة للأمم المتحدة. ومن ذلك مثلا أن العمل يجري بشأن استحداث نُهج موحدة لتحديد كيفية توسيع نطاق ومنهجيات تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية وأخذ العينات لأغراض الرصد؛ وإصدار تعاريف متسقة وأدوات واستبيانات موحدة لجمع البيانات. وإصدار معايير إحصائية للجمع والإبلاغ، بما في ذلك استخدام منهجيات إحصائية علمية.

هاء - وسائل التنفيذ

٣٤ - لا يزال نقل التكنولوجيا الإلكترونية جاريا بخطى سريعة في العديد من البلدان النامية على الرغم من انخفاض مستويات التمويل بوجه عام. ومع ذلك، فإن الموارد غير كافية لا بالنسبة للتكنولوجيات الإلكترونية فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للهياكل الأساسية، واستخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتدريب وبناء المؤسسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتنظيم. وهناك حاجة إلى إنشاء حلقات وطنية للاتصالات، وتوحيد البيانات وتنمية قدرات الرصد.

رابعا - اتجاهات المستقبل الرئيسية

٣٥ - يمكن وصف الاتجاهات الرئيسية في مجال المعلومات لأغراض صنع القرار بأنها التكامل المطرد للنظم؛ وتحسين الوصول إلى البيانات بفضل التطورات التقنية مثل الشبكة العالمية؛ وتعزيز التكنولوجيا والتنظيم، الأمر الذي قد يوسع الثغرة في المعلومات؛ وإعطاء الأفضلية للمعلومات التطلعية باستخدام النماذج والإسقاطات. ومع الزيادة السريعة في كميات المعلومات المتاحة، لا بد من توجيه الاهتمام نحو نوعية هذه المعلومات وتسهيل الطريقة التي يستطيع بها المستعملون العثور على ما يحتاجون إليه من معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

٣٦ - وهناك تأكيد متزايد على جعل المعلومات مفيدة لصناع القرار على جميع المستويات؛ ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتحقق اتفاق على نطاق أوسع بشأن استخدام مؤشرات التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام بتحليل البيانات وتفسيرها.

٣٧ - وسيستمر ويتعزز التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها وبين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى سواء أكانت حكومية دولية أو غير حكومية، وذلك لدواع تتعلق بالتنفيذ ولأن المزايا النسبية التي سيكتسبها كل شريك متعاون حرية بأن تدعم الجهات المعنية بالتنسيق. ويصدق هذا القول بوجه خاص في مجال المعلومات الذي يعد فيه التوحيد والمواءمة عنصرين أساسيين للنجاح.

٣٨ - وبازدياد عدد البلدان والأشخاص الذين يتيسر لهم الوصول إلى المعلومات الجيدة، ستتسع الفجوة إلى حد بعيد بين هذه الفئات وتلك التي لا تستطيع المجاراة. ومن الأساسي إلى أبعد حد أن يبذل جميع من يعنيهم الأمر كل جهد على جميع المستويات لكفالة عدم ترك أي بلد خارج هذه الثورة في مجال المعلومات.

حاشية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32) الفقرة ٦.

- - - - -